

مخافة القول بالثبات

فان هذا غرض في تفتيشه واحتمال في الترجيح بين صاحب والصابغ
الصاحب كان يكتب كما يريد والصابغ كان يؤخر بين الحالين بوجوب بعيد وهذا قال
فاض في حين كتب اليه صاحب ابي القاسم بقوله قد علمت انك تقوم ما غيرت في الاصله السجدة
خاتمة الفصح الثالث في السرفات المستمرة وما يتصل بها من السرفات المتغيرة
والعقد والحق والتلويح وغيره وكيفية الاستدراك والمتاحص والتفاضل انتهى وانما قلنا
ان الخاتمة من الفصح الثالث دون ان يجعلها خاتمة الكتاب خاتمة عن العنود الثلاثة
كانت مخرجة لان الصرف في آخر مجمل المحتمات اللفظية هذا ما يتيسر في اذن ال
بهم وتجربه في اصول الفصح الثالث وبقيت طيبا بذكرنا في علم البديع ^{بعض} المصنفين
وما حسان احدهما ما يبين التعريف لعدم كونه راجعا الى تحسب الكلام لولده ^{الذات}
في ذكره لكونه داخل في السابق من الابواب والثاني بالابواب عن اللفظ على انما
مع عدم دخول فيما سبق من القول في السرفات المستمرة وما يتصل بها اتفاق ^{الذات}
على لفظ التثنية ان كان في على العموم كالوصف الجملة والسمي في الوجود
البراءة ونحو ذلك فلا يعمد هذا الاتفاق سرقة ولا التفتحة ولا اخذ او ترك ذلك ^{الذات}
بغدي عند البعض لتقره اى تقره الفرض العام في العقول والعايات ليست في الفصح
والجمع والشاعر المنفي وان كان القائلين في وجه الدلائل طريق الدلائل
كانت ^{الذات} الجبارة والكنامية وكذا الديات تدل على الصفة للاختصاصها لمن
اي الاختصاص في الديات لم يشترك في تلك الصفة كما وصف الجواد الزهراء عند
ورود الغارة اى السائلين جمع عا في وصف النبي بالعبوس عند ذلك
مع

مع قلة ذات اليد فمن وصاف الخبيثة فان اشكر الناس في معرفة اى فقه
وجه الدلالة المستقر في فيها اى في العقول والعايات كالتالي في علم
الجواد بالبحر فهو كالأولى في الاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالالاتفاق
في الفرض العام في انة لا يعمد سرقة ولا اخذ والا اى وان لم يشكر الناس في
معرفة جازان يدعي في اى في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والريادة
بان الحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما اكل من الآخر وان الثاني زاد
على الاول ونقص ^{من} وسواء بالاشكر الناس في معرفة من وجه الدلالة على الفرض
ضمان احدهما خاص في غير الشبيل الابكر والآخر عا في تصرفه في ما يخرج
من الابنة الى المفارقة كما ذكر في باب التثنية والامتياز من تفسيره الى التفسير
الخارجي والمبتدل العاين الباقي على ابتداء او التصرف في عما خرج الى الفرية
بالسرقة والاخذ اى يسمى هذين اللذين في نوعان ظاهر ومخبر ظاهر الظاهر
في وان يؤخذ المعنى كما حال كونه مع اللفظ فلهذا بعضه وحال كونه وحده من
غير اخذ من اللفظ فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لفظه اى كينونة الترتيب
والتأليف الواقع بين المفردات في موزوم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
واقعا لا كما حكى عن عبد الله بن زبير انة فعل ذلك بقول من بن او امر ذات
لم تنصف اذ لم تقطع النصف ولم توف حقوقه ووجدت عا طرفه البرهان
اى ما جاز كمنه لا يكف با حاكم ان كما يعقل ويركبه السيف اى يتم شدة